

# نظرات في قراءة شوقي ضيف بعض آراء ابن مضاء القرطبي النحويّة

إنكار تقدير ضمائر الرفع المستترّة  
لاستغناء الفعل بمادّته عن فاعله مثلاً

د. عبد الناصر إسماعيل عسّاف\*

الملخص:

تناول هذا البحثُ القراءةَ التي قرأ بها د. شوقي ضيف قولَ ابن مضاء في كتابه (الردُّ على النحاة) بإنكار تقدير ضمائر الرفع المستترّة بعد الفعل؛ لاستغناء ذلك الفعل بمادّته في تلك الحال عن فاعله، مثلاً على قراءته آراء ابن مضاء عامّة.

نظَرَ في تلك القراءة حيث كانت في كتبه التي كان لها صلةٌ بالنحو وتجديده وتيسير تعليمه وتأريخه، وتوقّف في ذلك أكثر ما توقّف عند آخر كتبه (تيسيرات لغويّة)، ورصدَ الدائرة التي تحركت فيها تلك القراءة بين صيانة النصّ وتحريف التفسير والرؤية واختلاف التلقّي والأثر، معتمداً على منهجٍ وصفيٍّ سرّ فيهِ خيوطٌ من نقدٍ وتحليلٍ هنا وهناك، وختّمَ ببعض ما لاح له فيها من نتائج.

وكان مما انتهى إليه البحث: أن لرأي ابن مضاء ذلك أثراً عميقاً في فكر د. ضيف وتصوره النحوي؛ إذ نمذجه واتخذ مفتاحاً يحل به مشاكل القول بحذف الفاعل أو غيابه كلما صادفه فعلٌ خفي فاعله؛ وأن قراءة ذلك الرأي في كتب د. ضيف في بعض جزئياتها ومتعلقاتها لم تكن على حال ثابتة، بل كانت متفاوتة متغيرة تحركها صيرورة دالة على تطور رأي د. شوقي ضيف أو فكره النحوي بين حين وآخر؛ وأنه كان على صلة بهما نتيجة أو سبباً اختلاف تلقي ذلك الرأي وأثره في كتب د. ضيف، وتقلبه رفضاً وقبولاً، أو في الدرجة والصفة، من حال إلى حال في حركة دائرية؛ وسريان بعض مظاهر التحكم والتحييز والهوى، من تحريف وحتمية واجتزاء مثلاً، وظلال ثنائية الرضا والسخط، في بعض كلام د. ضيف هنا وهناك؛ واختلاق أو توليد ما لا عهد للناس به من آراء أو توجيهات جديدة.

### - مقدمة:

كان النحو بعض ما اشتغل به ابن مضاء القرطبي، أبو العباس أو أبو جعفر أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد اللخمي (٥١٣ - ٥٩٢ هـ)<sup>(١)</sup>. وكان - كما ذكر بعض مترجميه - إماماً في علم العربية مقدماً، بصيراً بالنحو، ممتازاً<sup>(٢)</sup> فيه، مجتهداً في أحكام العربية، منفرداً فيها بآراء ومذاهب شذ بها عن مألوف أهلها. وقد ألفت فيها ثلاثة كتب: (تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان) الذي رد عليه ابن خروف، وناقضه بكتابه (تنزيه أئمة النحو عما نسب إليهم من الخطأ والسهو)؛ و(المشرق) الذي تردت بعض آراء ابن مضاء فيه في بعض كتب خالفه دالة على أنه وكتاب (الرد على النحاة) التالي كتابان مختلفان لا كتاب واحد، كما قال بعض المحدثين<sup>(٣)</sup>؛ و(الرد على النحاة) الذي انتهى إلينا من تلك الكتب، وحققه المحدثون ونشروه غير مرة.

(١)

:

:

:

/

/

/

.. :

/

/

" "

/ /

(١)

(١)

( / / : ) .

### - آراء ابن مضاء في كتب د. ضيف :

لم تحظ آراء ابن مضاء النحويّة التي صدر فيها عن جرأة وإقدام، ومنها آراؤه في كتابه (الردّ على النحاة) التي قامت على نقض فكرة العامل النحوي بمفهومه المتعارف عند النحويين، وما يتعلّق بها من تأويل وتقدير العوامل والمعمولات، والعلل الثواني والثالث، والقياس التفسيري أو التعليلي (المنطقي)، والتمارين غير العملية = في زمن ابن مضاء أو زمن خالفه بما حظيت به من اهتمام واحتراف في زماننا، ولا كُتِب لها في ذلك العصر من الذبوع والاشتهار ما كُتِب لها في هذا العصر، فقد عُني بها العلماء والباحثون المُحدَثون، ولا سيّما من كانت له صلة بتيسير النحو وتعليمه وتجديده، كبير عناية، وكان أعناهم بها د. شوقي ضيف.

و د. شوقي ضيف (١٩١٠ - ٢٠٠٥ م) - رحمه الله - أول من بعث آراء ابن مضاء، ونشرها بين المعاصرين، إذ نشر كتابه (الردّ على النحاة) سنة ١٩٤٧، واحتفى بها في مدخله إليه، وأكثر من أفاد في المعاصرين من آراء ابن مضاء وأصوله، واعتمد عليها، ووظّفها في كتبه وأبحاثه التي عقدها لتيسير تعليم النحو وتجديده، وتأريخ النحو العربي: المدخل إلى كتاب (الردّ على النحاة)، و(المدارس النحويّة)، و(تجديد النحو)، و(تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً، مع نهج تجديده)، و(تيسيرات لغوية).

وآراء ابن مضاء التي عُني بها د. ضيف في تلك الكتب، وردّها فيها، وأفاد منها أو تبنّاها وحوّل عليها، لم تخرج - كما يدلّ الفحص والتتبع - عن دائرة الآراء التي احتواها كتاب ابن مضاء (الردّ على النحاة)؛ إلّا رأياً وافق فيه ابن مضاء بعض العلماء، عدّت فيه "لا سيّما" أداة استثناء، ذكره د. ضيف في بعض كلامه<sup>(١)</sup> في توجيه نصب الاسم بعدها على الاستثناء، ونقله من كتاب (الهمع)<sup>(٢)</sup>.

وكان لآراء ابن مضاء في كتابه (الردّ على النحاة) أثرٌ بنوي عميقٌ في فكر د. ضيف النحوي، ومشروعه في تيسير النحو التعليمي وتجديده، فقد كان نشره الكتاب سنة ١٩٤٧ كما صرّح في مقدمة كتابه (تجديد النحو): "باعثاً له منذ تحقيقه على التفكير في تجديد النحو بعرضه عرضاً حديثاً على أسس قويمّة تصقيّه وتروّقه وتجعله داني القطوف للناشئة"<sup>(٣)</sup>، وبجوانب من أصوله وآرائه استضاء في الأساس الثاني من الأسس التي أقام عليها تصنيفه الجديد للنحو<sup>(٤)</sup>، وبرأيه أخذ في بعض المسائل والأبواب<sup>(٥)</sup>.

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

(٥)

على أن علاقة د. ضيف بآراء ابن مضاء — كما يدلّ النظر والتحليل — كانت انتقائيةً، فيها قدرٌ من التحكم والذاتية، اختار من تلك الآراء ما يخدم مشروعه في تجديد النحو وتيسير تعليمه، واهتم بما يناسب الأصول العامة لابن مضاء، وترك منها بعض الآراء الجزئية أو التفصيلية التي تخلخل حكمه أو تصوّره العام الذي بناه عن ابن مضاء وفكره النحوي، أو تُفسد الرأي الذي يدلّ عليه بعض كلام ابن مضاء دون بعض، أو تدسّ بآخره خيطاً من الاضطراب والتناقض في كلام ابن مضاء بين الرأي والتطبيق.

وإذا كان كلام د. ضيف في كتبه تلك يدلّ على استقبال حفيّ ببعض تلك الآراء، وكبير تأثر، فإنّ في قراءته هنا وهناك ما يدلّ على إعادة إنتاج بعض تلك الآراء تفسيراً وتطبيقاً، فيها ما حفظ للرأي أصله، وفيها ما أفسده وأهدره.

وهذا البحث يقتصر على النظر في قراءة د. ضيف لرأي من تلك الآراء، قال به ابن مضاء في كتابه (الردّ على النحاة)، وردده د. ضيف في أكثر كتبه الخمسة، وقرأه قراءةً تنظير وتفسير وتطبيق أعادت إنتاجه، وهو إنكار تقدير ضمائر الرفع المستترة الواقعة فاعلاً لاستغناء الفعل بمادته عن ذلك الفاعل غير الظاهر.

### - رأي ابن مضاء في كلام د. ضيف:

ذكر د. ضيف فيما ذكر من آراء ابن مضاء رأيه في إنكار تقدير ضمائر الرفع المستترة جوازاً أو وجوباً في مثل: "زيد قام" و"أقوم، تقوم، تقوم"؛ لأنّ الفعل لا يشتمل على ضمير مستتر، بل يدلّ على الفاعل بمادته، كما يدلّ اسم الفاعل وما إليه على مرفوعه بمادته في مثل: "زيد قائم". وبين د. ضيف في بعض كلامه<sup>(١)</sup> أنّ ذلك كان بعض اختيار ابن مضاء واستدلّ له لبيان نقض فكرة المعمولات المحذوفة.

ونسب إليه في سياق ذلك أنّه ألغى ضمائر الرفع البارزة المتصلة: ألف الاثنين وواو الجماعة ونون الإناث في مثل: "قاما، قاموا، قمن"، وأنّه أخذ بالرأي الذي يعدّ هذه الضمائر إشاراتٍ أو علاماتٍ للعدد كما قال المازني، لا ضمائر ولا فواعل كما زعم النحاة<sup>(٢)</sup>.

وزاد في بعض كلامه التاء المتحركة المختصّة بالماضي، إذ قال في أثناء عرض مقترحات لجنة وزارة المعارف المصرية لتبسيط قواعد النحو والصرف وتيسيرها على الناشئة: وبكلّ ذلك أخذت اللجنة، وزادت عليه - أي على ابن مضاء - ضمائر الرفع البارزة المختصّة بالماضي في مثل: "قمت - قمت - قمت". وهي زيادة مفهومة من كلام ابن مضاء، واللجنة بذلك تلتقي به في هذه الفكرة التواء تاماً<sup>(٣)</sup>.

( )

( )

( )

### - رأي ابن مضاء بين صيانة النص وتحريف القراءة واختلاف التلقي والأثر:

يدلنا النظرُ في كلام د. ضيف على هذا الرأي نظرةً فاحصةً في ضوء كلام ابن مضاء في كتابه (الرد على النحاة)، ومعارضته في الكتب الخمسة بعضه ببعض؛ على كلام يتردد فيه شيء من صيانة النص، وشيء من تحريف القراءة، وشيء آخر من اختلاف التلقي والأثر.

#### • صيانة النص:

كان الأول (صيانة النص) في وصف د. ضيف رأي ابن مضاء في تقدير ضمائر الرفع المستترة وصفاً وافق كلام ابن مضاء في كتابه (الرد على النحاة)، وتعبيره عنه تعبيراً لم يختلف عما بدا عليه في كلامه في ذلك الكتاب إلّا في بعض اللفظ. وكلام ابن مضاء في التعبير عن رأيه في هذه الفكرة كان من الوضوح والتصريح بحيث يمتنع اللبس في فهم مقصوده، ويندفع الخطأ في قراءة ذلك الرأي أو استنتاجه.

#### • تحريف القراءة:

وكان الآخر (تحريف القراءة) فيما أصاب كلام د. ضيف حين نسب إلى ابن مضاء القول بإلغاء ضمائر الرفع المتصلة (الواو، الألف، النون، التاء) من خطأ في الاستنتاج، وزيادة على المحتمل احتمالاً في كلام ابن مضاء، وهو ما لا أتردد في وصفه بالتحريف.

وآية ذلك أن د. ضيف نسب إلى ابن مضاء القول بإلغاء ضمائر الرفع المتصلة البارزة الدالة على العدد في مثل: "قاموا، قاما، قمن" حيث ذكر ذلك في كتبه، نسبة قاطعة لا ترد فيها، في حين كان كلام ابن مضاء على ذلك مسوقاً على وجه من الاحتمال ليس في الكلام ما يرقى به إلى درجة الرجحان، بل إن إنعام النظر في ذلك الكلام بسياقه وقرائنه اللفظية، وترتيبه على منازله تقديماً وتأخيراً؛ يدل القارئ على أنه وجه مرجوح.

وقول د. ضيف في بعض كلامه بإلغاء ابن مضاء ضمير التاء المتحركة في مثل: "قمت - قمت - قمت"، وجعلها حرف إشارة، وأن ذلك مفهوم من كلام ابن مضاء = اختلاق ليس في كلام ابن مضاء ما يشعر به البتة، بل إن كلامه على تلك التاء حيث تناول مسألة إلغاء تقدير الضمائر المستترة دال على أن تلك التاء المتحركة ضمير معاد لا حرف إشارة.

وإذا شئت أن تعرف ذلك بنفسك فاقراً كلام ابن مضاء في هذين الأمرين قراءة مدققة.

قال: "إذا قيل (زيد قام) ودل لفظ (قام) على الفاعل دلالة قصد فلا يحتاج إلى أن يضم شيء، لأنه زيادة لا فائدة فيها، كما كان ذلك في اسم الفاعل، .. وهنا احتمالان: أحدهما أن في نفس المتكلم ضميراً كما في قولنا: (زيداً ضربته) لكنه لم يدل عليه بلفظ، لعلم المخاطب به؛ والدليل على ذلك قولهم في

الثنية: (قاما ويقومان) وفي الجمع (قاموا ويقومون) فهذه ضمائر دُلَّ عليها بألفاظ. والثاني: أن تكون هذه الألف والواو علامتين للثنية والجمع، كما قيل (أكلوني البراغيث) جعلهما بعض العرب مع التقديم والتأخير، وجعلهما أكثرهم مع تأخير الفعل عن الفاعل، .... فإن قيل: فما تصنع بقولهم (أنت قمت وأنا قمت) لم يُغنهم تقديم الفاعل عن إعادته أخيراً؟ قيل: هذا دليل، ولكن قياس الغائب على المخاطب والمتكلم ليس بقطعي، ولعله يُكتفى في الغائب بالظاهر المتقدم ولا يُكتفى به في غيره<sup>(١)</sup> ..

وفي كلام ابن مضاء على إنكار تقدير الضمائر المستترة في المشتقات ما يقطع أن ألف الثنية وواو الجمع ونون الإناث عنده ضمائر. أنكر الاستدلال لقول النحاة برفع المشتقات ضمائر مستترة؛ بظهور ضمير الرفع عند العطف توكيداً لذلك الضمير في قولنا: زيد ضارب هو وبكر عمراً؛ لأن هذا يكون في حال العطف لا غير، ولا تكون حال العطف على قلتها أصلاً لغيرها على كثرتها، فلا يُقاس غير العطف على العطف لذلك. ثم إن قياس غير العطف عليه ظن، "وكيف يثبت الظن شيئاً مستغنى عنه لا فائدة للسامع فيه، ولا داعي للمتكلم إلى إثباته، وإثباته عي"<sup>(٢)</sup>

ثم قال: "ويُسقط ظن قياس العطف أن هذه الصفات لم يظهر لها ضمير في الثنية والجمع كما ظهر في الفعل، فيقابل هذا الظن في الإسقاط ذلك الظن في الإثبات، فعلى هذا يكون الإثبات لا دليل عليه قطعي ولا ظني. وإثباته في كلام الناس بغير دليل قطعي لا يجوز، فكيف بكتاب الله تعالى، وادعاء زائد فيه بظن، والظن ليس بعلم"<sup>(٣)</sup>.

والظاهر أن د. ضيف في آخر كتبه (تيسيرات لغوية) رجع عما نسبه إلى ابن مضاء في ذلك رجوعاً لم يصرح به، لكن دلَّ عليه تقييده رأي ابن مضاء في إنكار تقدير ضمير الرفع المستتر لدلالة الفعل عليه؛ بالفعل إذا لم يكن معه فاعل ظاهر من اسم أو ضمير. قال: "... لأن ذلك مقيد بأن يكون الماضي للمفرد الغائب أو الغائبة، وليس معه اسم ظاهر فاعل"، أما حين يكون الفاعل ضميراً أو اسماً ظاهراً مع "قام" في مثل: "قام زيد - قاما - قاموا - قام الزيدون"، فإن الفعل حينئذ يليه فاعل كما يلي المضارع والأمر الفاعل ضميراً أو اسماً ظاهراً في مثل: "يقومان - ... فَمَنْ" فكل هذه فواعل تلي الفعل ...."<sup>(٤)</sup>

على أن ثمة تحريفاً آخر دبَّ في أوصال بعض كلام د. ضيف: أراد أن يزيّن الرأي الذي نسبه إلى ابن مضاء متحكماً ومحرفاً في أعين القراء، فزيّف بعبارة بعض الحقائق تزييفاً تحذه مطية لمراده، فتنقّص من مذهب الجمهور المخالف لذلك الرأي، حين عزاه إلى "بعض النحاة"، فقال: "ونرى ابن مضاء ينتهي في أثناء

(١)

(٢)

(٣)

تفكيره في هذه المسألة إلى أن ضمائر التثنية والجمع في مثل (قاما وقاموا وقمن) ليست ضمائر كما يزعم بعض النحاة، بل هي علامات تدل على التثنية والجمع<sup>(١)</sup>.

وهذه دسيئة تقتضي بمفهوم المخالفة أن الرأي الذي نسبته د. ضيف إلى ابن مضاء من كثرة الأنصار والأعوان، في جنب الرأي المخالف، بمكان علي. وهذا تشويه للحقيقة وعكس للواقع.

ثم ارتقى د. ضيف بلغة (أكلوني البراغيث) مستظهاً بها لهذا الرأي، على قول من يجعل الضمائر فيها حروفاً دالة على العدد تثنية أو جمعا، فكانت بمنزلة اللغة العليا، لغة جمهور العرب، جوازاً واستعمالاً، حين أغفل ما ينبغي في وصفها والحكم عليها، من تقييد بالقلّة أو الشذوذ، مكثفاً بحكم الجواز، ومعتداً بما وقع لها من شواهد محتملة في القرآن الكريم والحديث الشريف. قال: "... وهذا نفسه ما تصنعه العربية بأدوات التثنية والجمع إذا كان الفاعل مثنى أو مجموعاً، فإنه إذا تأخر الفاعل<sup>(٢)</sup> جاز لك أن تذكر هذه العلامات، وهي لغة طيء، وبلحارث بن كعب، وأزد شنوءة، ويسمّيها النحاة لغة (أكلوني البراغيث)، وقد جاءت أمثلة لها في القرآن الكريم والحديث الشريف. ويجوز لك أن تحذف هذه العلامات، وهي لغة جمهور العرب.<sup>(٣)</sup>"

ولو كسر د. ضيف حدة حماسته وانتصاره لابن مضاء لرجع عن ذلك، ولقال بما نص عليه في كتابه (تجديد النحو)<sup>(٤)</sup>: أن هذه اللغة شاذة، تخرج على قواعد النحو، وينبغي إهمالها.

### • اختلاف التلقي والأثر:

تجلى ذلك في موقف د. ضيف المتردد المتقلب من إلغاء ضمائر الرفع المستترة والمتصلة البارزة. فلو كان لك أن ترصد موقف د. ضيف في كتبه الخمسة من رأي ابن مضاء الداعي إلى إنكار تقدير ضمائر الرفع المستترة خاصة، وأن تستبين تلقي ذلك الرأي في تلك الكتب، وأثره في فكر د. ضيف النحوي ومشروعه في تيسير النحو وتجديده = لبدا لك جلياً أن ذلك كان يختلف باختلاف تلك الكتب؛ وأن د. ضيف كان ينتقل فيها من حال إلى حال في حركة دائرية يشهد لها، عند ترتيب تلك الكتب ترتيباً زمنياً، التقاء رأيه أو اختياره في أول تلك الكتب: المدخل إلى كتاب (الرد على النحاة) وآخرها (تيسيرات لغوية)، دون سائرهما؛ وبذلك انتهى به التقلب في ذلك إلى حيث بدأ، والتقى رأيه واختياره مبدأً ومنتهاً.

( )

( )

( )

( )

### • • القبول في المدخل إلى (الرد على النحاة):

احتفى د. ضيف في المدخل إلى كتاب (الرد على النحاة) برأي ابن مضاء في إنكار تقدير ضمائر الرفع المستترة، وزين الرأي الآخر الذي نسبه إليه بشيء من التحريف<sup>(١)</sup> وحين دعا إلى تصنيف النحو تصنيفاً جديداً، وتكلم على مسألة إلغاء التقدير والتأويل في الصيغ والعبارات، أنكر رأي النحاة في تقدير ضمائر الرفع المستترة جوازاً أو وجوباً، وعد ذلك الاستتار وهمياً لا دليل عليه، والتقدير فيه ضرباً من التكلف يحيل على ما لا يرى ولا يفهم في الصيغ؛ وتبنى رأي ابن مضاء؛ لأن الفعل إذا لم يذكر فاعله (حذف أو استتر) دل عليه الفعل بمادته. واستحسن هذه الفكرة، ورأى جمالها يبدو أكثر فأكثر في أبواب لا يكاد يتبين الإنسان فيها الفاعل كأبواب التعجب، في مثل: "ما أحسن السماء!"، وأفعال الاستثناء: خلا، عدا، حاشا، في مثل: "قام القوم ما خلا زيدا"، ونعم وبئس، والتنازع؛ وعد الفاعل فيها محذوفاً وجوباً. ومد هذه الفكرة (حذف الفاعل لدلالة الفعل عليه بلفظه أو مادته) كما مدّها د. ضيف، وهو اجتهاد واتساع في التطبيق، يغني عن التأويل والتقدير<sup>(٢)</sup>

### • • الوصف والحياد في (المدارس النحوية):

كان من أمر د. ضيف في كتابه (المدارس النحوية) - وهو كتاب تطغى عليه صبغة تأريخ المذاهب النحوية وترجمة أهم النحويين ورصد حركة النحو العربي في تاريخه المتطول - حين ذكر رأي ابن مضاء، في موضع ترجمته والتعريف بفكره، أن اكتفى بالوصف المتلفع بالحياد، وبين موقع ذلك الرأي في سياقه التاريخي، بعيداً عن الموقف الذاتي (الرأي أو الاختيار) رفضاً أو قبولاً. فقد ذكر من رأي ابن مضاء إنكار تقدير ضمير رفع مستتر في نحو: "زيد قام"؛ لأنه فعل لا فاعل له، مبيناً سبق الكسائي في القول بحذف الفاعل في التنازع، واتساع ابن مضاء بذلك - أي حذف الفاعل، أو خلو الفعل من الفاعل - هنا، ثم نسب إليه نسبة جزم وقطع القول بأن الألف والواو والنون في مثل: "قاما، وقاموا، وقمن، ويقومون" ليست ضمائر، بل هي علامات تدل على التثنية والجمع، وأنه كان في ذلك يستضيء برأي الأخفش<sup>(٣)</sup>.

### • • الرفض المتواري بالصمت في (تجديد النحو):

لاذ د. ضيف بالصمت في كتابه (تجديد النحو)، فلم يذكر رأي ابن مضاء في ذلك تصريحاً أو إشارة، لا في الكتاب، ولا في مدخله.

( )

( )

( )



ولا يبعد أن يكون تجاهل ذلك الرأي، وبعض ما اتصل به، من لدن د. ضيف، دالاً على موقف رافض له. يدفعني إلى ذلك ويدلني عليه التزام د. ضيف في هذا الكتاب بما جرى عليه جمهور النحاة من تقدير ضمائر الرفع المستترة وجوباً أو جوازاً، وتصنيف ألف الاثنين وواو الجماعة ونون النسوة في ضمائر الرفع المتصلة<sup>(١)</sup>.

ومما يؤكد ذلك أن ما دعا د. ضيف إلى تطبيق رأي ابن مضاء فيه من نماذج غاب فيها الفاعل عن الفعل، وتفسيره في ضوء ذلك، نص عليه نصاً في مدخل (الرد على النحاة) أو أشار إليه إشارة = غاب عن كتاب (تجديد النحو) مدخلاً وكتاباً. وهو في ذلك إما أن يكون على خلاف بين، وإما أن ينبه على ما كان من حذف الفاعل أو خلو الفعل من الفاعل، دون أن يخلع عليه شيئاً من رأي ابن مضاء، ولو قليلاً، إشارة أو تصريحاً.

ترى ذلك في ألفاظ الاستثناء: خلا، عدا، حاشا، التي ترك فيها مذهب الجمهور وابن مضاء معاً، فاقصر على نصب ما بعدها؛ ولم يُشر إلى جواز الجر إذا تجردت من "ما"؛ وعدّها مع "ما" ودونها أدوات استثناء، ينصب ما بعدها على الاستثناء؛ وانتقد القول بفعليّة هذه الألفاظ، وما يقتضيه من تقدير فاعل مستتر وجوباً؛ لما فيه من إسراف في الإعراب، وخلو ذلك الإعراب العسير من معنى الاستثناء نصاً أو إشارة؛ وعدّ الرأي الذي اقترحه ورآه أوضح وأدخل في المنطق، يجتاز به صعوبة بل لغزاً في باب الاستثناء<sup>(٢)</sup> وتراه في كلامه على فعلي التعجب "ما أفعله! وأفعل به!" الذي قدر فيه للفعل فيهما ضميراً مستتراً تقديره في الأول "هو"، يعود على "ما"؛ وفي الثاني "أنت"<sup>(٣)</sup>.

وتراه في كلامه على نحو "أقبل وتكلم زيد" الذي يتنازع فيه الفعلان الاسم يطلبانه فاعلاً؛ فقد عدّ الاسم فاعلاً للفعل الثاني، وحكم بحذف فاعل الفعل الأول لدلالة السياق عليه، وهو ما عزاه نصاً إلى سيبويه والكسائي<sup>(٤)</sup>.

ذكر ذلك كله دون أن يذكر رأي ابن مضاء، ولو إشارة، هنا وهناك. فكأنه كان بذلك في حال من يرضى اعتزال رأي ابن مضاء في ذلك.

( )

( )

( )

( )

### • • الرفض المؤيد بالنقد في (تيسير النحو التعليمي):

استولى على موقف د. ضيف في كتابه (تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده) الرفضُ والنقد. بسط القول في إنكار ابن مضاء تقدير ضمائر الرفع المستترة، والرأي الذي نسبه إليه من إحالة ألف الاثنين وواو الجماعة ونون النسوة حروف عدد أو علامات عدد، وضمائر الرفع المتصلة البارزة (التاءات) حروف إشارة، في غير موضع؛ وبين موقع ابن مضاء من الرأي الأخير حين قرر أنه أخذ فيه - كما قال د. ضيف - برأي المازني، كما بين امتداد هذين الرأيين في مقترحات لجنة وزارة المعارف المصرية لتبسيط قواعد النحو وتيسيرها على الناشئة سنة ١٩٣٨، وقرارات مؤتمر مجمع اللغة العربية في القاهرة سنة ١٩٤٥؛ ثم أدلى بدلوه، وأعلن موقفه، فانتقد ذلك كله بما فيه من فكرة إلغاء ضمائر الرفع المستترة، وضمائر الرفع المتصلة البارزة؛ لأنها في رأيه تحدث اضطراباً وخلخلة في باب الفعل والفاعل، لما تفضي إليه من كون الأفعال قسمين: أفعالاً لها فواعل، وأفعالاً لا فواعل لها، وهو ما يحدث بلبلة في أذهان الناشئة<sup>(١)</sup>. ومن هنا رأى أن يظل النحو التعليمي على ما هو عليه من اعتداد بضمائر الرفع المستترة، والضمائر المتصلة البارزة، وإعرابها فواعل، كما أعربها النحاة، أخذاً بقانون الاطراد في وضع القواعد<sup>(٢)</sup>.

وهذا كما لا يخفى يدل على رؤية تربوية تعليمية محضة تنأى عن التصور العلمي الموضوعي الدقيق. وكان مما انتصر به د. ضيف لذلك أن ضمائر الرفع المتصلة بالماضي (التاءات) عند التأمل مقتطعة من الضمائر المنفصلة المقابلة لها "أنت" وفروعه؛ وأن الهمزة والنون والتاء في مضارع المتكلم والمتكلمين والمخاطب على التوالي تضاوي مثيلاتها في ضمائر الرفع المنفصلة "أنا، نحن، أنت". وعد ذلك كله على التقدير والفرض دليلاً على أن النحاة كانوا في منتهى الدقة حين عدوا التاء المتحركة في مثل "قمت" ضمير رفع متصلاً بارزاً، وحكموا على مضارع المتكلم بتحملة ضمير رفع مستتر وجوباً<sup>(٣)</sup>.

ويصح الاستدلال هنا لموقف د. ضيف الراض لرأي ابن مضاء بما كان من استدلال في الكلام على موقفه في كتابه (تجديد النحو): من التزام مذهب الجمهور في تقدير ضمائر الرفع المستترة، وتصنيف ألف الاثنين وواو الجماعة ونون النسوة في ضمائر الرفع المتصلة<sup>(٤)</sup>؛ وغياب أثر رأي ابن مضاء مثلاً عن الكلام على ألفاظ الاستثناء: خلا، عدا، حاشا، مصدره بـ "ما" أو مجردة منها<sup>(٥)</sup>، وفعل التعجب: ما أفعله! وأفعل به<sup>(٦)</sup>!

- ( )  
( )  
( )  
( )  
( )  
( )

### • • الاحتفاء والاتساع في التطبيق في (تيسيرات لغوية):

إذا انتهت إلى كتاب د. ضيف (تيسيرات لغوية) بدا لك فيه يتلقى رأي ابن مضاء في منع تقدير ضمائر الرفع المستترة، لتعبير الفعل بمادته عن فاعله الذي يقدره النحاة ضميراً مستتراً، بقبول حسن، ويحتفي به أكبر احتفاءً، ويتسع في تطبيقاته.

ولقائل أن يقول: وبمثل ذلك تلقى د. ضيف هذا الرأي في المدخل إلى كتاب ابن مضاء (الرد على النحاة) فهل كان في ذلك ضرب مطابقة؟

وللمدقق أن يجيب: إن اتفاق الموقف في الموضوعين، وما فيه من شبه ظاهر، لا يبلغ عند التحقيق مبلغ المطابقة؛ لما بينهما من اختلاف لا يقتصر على الشكل والتعبير: إجمال كان في الأول، وتفصيل في الثاني، بل يمتد إلى بنية الاستدلال وقراءة الرأي والاتساع في تطبيقاته. وفي كل ذلك شيء من الاحتفاء وحسن التلقي ومظاهره.

قرأ د. ضيف رأي ابن مضاء في ضوء كلامه وأمثله وأدلته كما كانت في كتابه (الرد على النحاة) قراءة أناةً ولَبَثْ انتهت به إلى ضبط ذلك الرأي وتقييده. فالفعلان الماضي والمضارع على مذهب ابن مضاء ما لم يظهر فاعلها يدلان بمادتهما على ذلك الفاعل الذي يقدره النحاة ضميراً مستتراً جوازاً أو وجوباً.

وقد صرح د. ضيف أن ذلك مقيد بالفعل إذا لم يله فاعل، ضميراً أو اسم ظاهر. فكأنه كان بذلك، ولا سيما في ضوء الأمثلة التي ساقها في ذلك، يبرأ مما نسبته إلى ابن مضاء في غير موضع من كلامه من إلغاء ضمائر الرفع البارزة المتصلة؛ لأنها إشارات أو علامات للعدد، لا ضمائر ولا فواعل، ويرجع عنه.

قال: أما حين يكون الفاعل ضميراً أو اسماً ظاهراً مع قام في مثل: "قام زيد - قاما - قاموا - قام الزيدون" فإن الفعل حينئذ يله فاعل كما يلي المضارع والأمر الفاعل ضميراً أو اسماً ظاهراً في مثل: "يقومان - يقومون - ..." فكل هذه فواعل تلي الفعل<sup>(١)</sup>.

ورأى خلال ذلك أن يمد رأي ابن مضاء الذي وقف عند الفعلين الماضي والمضارع كما تدل أمثله، ليشمل أمر المفرد المخاطب. قال: ونستطيع أن نمد رأيه ليشمل الأمر للمفرد المخاطب في مثل: "اكتب" فهو يدل بصيغته على الفاعل، بل ربما كانت دلالة أقوى، لأن الفاعل معه في تقدير النحاة ضمير مستتر وجوباً مثل فواعل المضارع حين تكون ضميراً مستتراً وجوباً، فإنها واجبة الاستتار دائماً معه.<sup>(٢)</sup>

(١)

(٢)

### • • الاستدلال لرأي ابن مضاء:

من مظاهر الاحتفاء برأي ابن مضاء والتلقّي التي كان فيها شيء من الاختلاف الاستدلال له تأييداً وانتصاراً. وإذا كان د. ضيف قد وظّف لذلك ما أمكن توظيفه من قرائن أو أدلّة بدت له في كلام ابن مضاء في المدخل إلى كتاب (الردّ على النحاة)<sup>(١)</sup> فإنّه ترك ذلك هنا في كتابه (تيسيرات لغوية)، واستدل له بما لم يكن في كلام ابن مضاء، وتجلّى ذلك في ثلاثة أمور:

١ - الاستدلال بواقع فعليّ الأمر والمضارع اللذين يغيب الفاعل عنهما كلياً في كلّ حال. فقد عدّ ذلك "من أقوى الأدلّة على صحّة رأي ابن مضاء، إذ لا يوجد بحال من الأحوال"<sup>(٢)</sup>.

٢ - الاستدلال برأي بعض علماء اللغات المشهورة بـ (الساميات) أن حروف المضارعة: الهمزة والنون وتاء المخاطب في مثل: "أكتب - نكتب - تكتب" مقتطعة من ضمائر الرفع المنفصلة (أنا - نحن - أنت).

قال: "وفي هذا دليل قويّ على سداد رأي ابن مضاء في أن الفعل المضارع يدلُّ بمادّته في الصيغ السابقة على الفاعل، تماماً مثل "قام" في قولك: "زيد قام"<sup>(٣)</sup>.

وهذا الدليل عند التأمّل ذو وجهين؛ لأنّه مبنيّ على التقدير والظنّ، لا القطع واليقين. فإذا وشت حروف المضارعة تلك بفاعل ذلك الفعل، فكان الفعل دالّاً ببعض مادّته على فاعله، لم يمتنع أن توحى تلك الحروف بأن فواعل تلك الأفعال ضمائر مستترة تدلُّ عليها وتبوح بها.

ومن هنا لم يتردّد د. ضيف في الاتّكاء على هذا الدليل في غير هذا الموضع، لانتقاد رأي ابن مضاء وتأييد رأي النحاة في تقدير ضمائر الرفع المستترة<sup>(٤)</sup>.

وبذلك كان الاستدلال بهذا الرأي هنا كما كان الاتّكاء عليه هناك بأخرة ضعيفاً لا يرقى إلى درجة القطعيّ المحكّم، لتمكّن الاحتمال والتقدير منه.

٣ - الاستدلال بغياب الفاعل غياباً مطّرداً عن الفعل في بعض الصيغ كأفعال الاستثناء وفعليّ التعجب، وكثر ما، وقلّما، وطالما، على صحّة رأي ابن مضاء. ففي حين كان يفسّر غياب الفاعل عن هذه الأفعال ويسوّغه برأي ابن مضاء باستغناء الفعل عن فاعله لدلالته بمادّته عليه كان يعدّ هذه الصيغ

( )

: ( )

"

( )

: ( )

برهاناً قوياً ودليلاً واضحاً على صحّة رأي ابن مضاء في دلالة الفعل بمادته على فاعله، حين لا يلي ذلك الفعل فاعلٌ ضميرٌ أو اسم ظاهر<sup>(١)</sup>.

وبذلك كان د. ضيف يقلّب قول ابن مضاء بين الرأي يُطلّب له الدليل، والدليل يُستدلّ به لغيره. ومن هنا كانت العلاقة بين رأي ابن مضاء وتلك الصيغ كما بدت في كتاب (تيسيرات لغوية) استدلالية تبادلية: يستدلّ برأي ابن مضاء لتفسير غياب الفاعل عن الفعل في تلك الصيغ وتساويها، وهو الغالب، وينتصر بغياب الفاعل عن الفعل في تلك الصيغ لذلك الرأي حيناً.

### • • صور التطبيق والاتساع في رأي ابن مضاء:

كان تطبيق رأي ابن مضاء، وهو أثر من أثر التلقّي العميق، وضربٌ من الاجتهاد في التعبير عن حسن القبول، واستيعاب الفكرة، أوسع ما كان في هذا الكتاب.

جزم د. ضيف بدقّة ابن مضاء منتهى الدقّة فيما قرّره من دلالة الفعلين الماضي والمضارع، إذا لم يكن لهما فاعل ظاهر اسم أو ضمير، بمادتهما على الفاعل المضمّر، دون حاجة إلى تقدير ضمائر مستترة؛ ومد ذلك إلى أمر المخاطب، ورأى ذلك قاعدةً تحلّ مشاكل غياب الفاعل في صيغ يطرد فيها ذلك الغياب. ثم أخذ يفسّر في ضوء ذلك غياب الفاعل المطرد عن أفعال الاستثناء وفعلّي التعجب: ما أفعله! وأفعل به! وكثراً وقلماً وطالماً، والفعل الأول في صيغة التنازع، إذا لم يُذكر فاعله؛ وغياب الفاعل في بعض آي القرآن والقراءات القرآنية وحديث النبي ﷺ، وكلام العرب شعراً ونثراً.

ثمّ كانت أوسع خطواته حين توسّل بقول ابن مضاء في تفسير غياب نائب الفاعل عن الفعل المبني للمجهول إذا اقتصر على ظرف غير متصرف أو جارٍ ومجرور؛ وقرّر أنّ ذلك الفعل حينئذ يستغني عن نائب الفاعل بمادته أو صيغته<sup>(٢)</sup>.

وإذا كانت بعض صور التطبيق والاتساع فيه هنا: تفسير غياب الفاعل في بعض آي القرآن والقراءات القرآنية وحديث النبي ﷺ وكلام العرب شعراً ونثراً، وغياب نائب الفاعل عن الفعل المبني للمجهول إذا اقتصر على ظرف غير متصرف أو جارٍ ومجرور = زيادة محضة على ما كان في المدخل إلى كتاب (الرد على النحاة) لا تجد أثراً لها فيه، فإنّ الصور الأخرى لم تحلّ من زيادة تفصيل وتفسير واستدلال أو زيادة مفردات وجزئيات، مجتمعتين أو منفردتين.

(١)

(٢)

## - أفعال الاستثناء:

زاد في أفعال الاستثناء على "خلا، عدا، حاشا" التي أراد أن يفسرها في ضوء رأي ابن مضاء لغياب الفاعل غياباً مطرداً عنها، الفعلين: لا يكون، وليس، في نحو: "قام القوم لا يكون زيداً، قام القوم ليس زيداً"، اللذين قلبهما على النقصان وغياب الاسم عنهما على رأي البصريين تارة، وعلى التمام وغياب الفاعل عنهما على رأي الكوفيين كما نص تارة أخرى.

وزيادة هذين الفعلين لا تعدو في تقديري السعي إلى استيعاب أفعال الاستثناء جميعاً. لكن كلام د. ضيف عليهما عند النظر والمراجعة يدلنا على أمرين:

١ - قلب الفعلين على التمام والنقصان تارة فتارة بعيداً عن القطع بأحدهما أو الميل إليه، دالٌّ على حياد وتوقف عن الاختيار. وهو ما يعني بأخرة أن د. ضيف رجع عما ذهب إليه من قبل واعتمده ودعا إليه، على الأقل في كتب النحو التعليمي، من أن "كان" وأخواتها أفعال لازمة، يكون المرفوع بعدها فاعلاً، والمنصوب حالاً<sup>(١)</sup>؛ أو توقف فيه.

٢ - نسبة القول بتمام هذين الفعلين أو لزومهما، وهو قطعة من نسبة القول بذلك في "كان" وأخواتها عامة مع كون المرفوع بعدها فاعلاً، والمنصوب حالاً، إلى الكوفيين بإطلاق كما كان في معظم كلام د. ضيف<sup>(٢)</sup>، متابعاً لما وقع في كلام بعض القدماء والمتأخرين في المنصوب بعدها<sup>(٣)</sup>، أو مقيداً بالكوفيين بعد الفراء (ت ٢٠٧ هـ) كما ورد في بعض كلامه<sup>(٤)</sup> = مبنية على تقليد مضل، وتفتقر إلى التحقيق الذي يضبط القول فيها على وجهه.

ولو ضبط د. ضيف ذلك في ضوء ما نسب إلى الكوفيين فيه، وما ورد في كتبهم التي انتهت إلينا، لقيد ذلك فقال: في بعض ما نسب إلى الكوفيين من رأي في منصوب "كان" وأخواتها؛ لأن الكوفيين في ذلك غير رأي، والمعتمد من ذلك في كتبهم أن "كان" وأخواتها ترفع اسماً وتنصب خبراً.

( )

( )

( )

( )

( )

( )

( )

( )

( )

( )

( )

( )

( )

( )

( )

( )

فهذا الفراء مثلاً، وهو من أشهر أئمة الكوفيين، كان من شأنه إذا تكلم على بنية "كان" الناقصة في كتابه (معاني القرآن)، أن يسمي المرفوع بعدها اسماً لها، دون أن يحمل المنصوب البتة على الحال أو القطع<sup>(١)</sup>، وهما مصطلحان استعملهما في التعبير عن مفهوم "الحال" النحوي.

وإذا غاب عن كلام الفراء في (معاني القرآن) التصريح بحال منصوب "كان" وأخواتها فهذا ثعلب<sup>٢</sup> (ت ٢٩١ هـ) يقول: الفراء يقول: لدن [ غدوة ] ينصب ويرفع ويخفض، فتأويل الرفع: لدن كان غدوةً، وينصب بخبر كان، ويخفض بـ "عند"، أي: عند غدوة<sup>(٢)</sup>.

وذاك ابن سعدان الكوفي (ت ٢٣١ هـ) يقول: واعلم أن كان ولم يكن وليس وأمسى ... وما اشتق من هذه يرفعن الأسماء ونعوتها وينصبن الأخبار. تقول: كان عبد الله الظريف قائماً، رفعت "عبد الله" لأنه اسم لـ "كان"، ونصبت "قائماً" لأنه خبر لـ "كان". قال الله عز وجل: ﴿ ظَلَّ وَجْهَهُ مُسَوِّدًا ﴾ [ النحل : ٥٨ ، الزخرف : ١٧ ]<sup>(٣)</sup>.

### - طالما وقلما وكثراً :

على أن زيادة الأفعال "طالما، قلما، كثراً" هنا - وهي زيادة محضة، فقد ورد الكلام عليها قبل مختصراً في كتابه (تجديد النحو) في (باب الحذف والذكر)<sup>(٤)</sup> منقطعاً عن رأي ابن مضاء أو سياقه - في تطبيقات رأي ابن مضاء، والأمثلة التي تفسر في ضوئه، كانت عند التحقيق في غير محلها، مختلفة عن نظائرها؛ لأن اقتران هذه الأفعال بـ "ما" الزائدة منعها من طلب الفاعل، وكفها عنه، فلم يكن بها لذلك احتياج إلى فاعل غاب، فيصح اللجوء إلى رأي ابن مضاء لتفسيره.

ويؤكد لك ذلك خلو كلام د. ضيف على هذه الأفعال مما يدل على ارتباطها برأي ابن مضاء، ولو إشارة.

ونصه في الاستدلال بهذه الأفعال على صحة رأي ابن مضاء، إذ قال: "وهذه الأفعال الثلاثة" قلما، كثراً، طالما "تعد برهاناً قوياً ... على صحة ما ذكره ابن مضاء من أن الفعل حين لا يليه فاعل منطوق به يدل

(١) :

(٢) / / / /

(٣) :

(٤) . :

( )

على فاعله بمادته "(١) = دليل على ارتباط آخر يختلف اختلافاً ضدَّ يبلغ حدَّ العكس ؛ لأنَّ الارتباط المراد الذي نعنيه ونبحث عنه يكون فيه رأي ابن مضاء حجةً ودليلاً على غياب الفاعل عن تلك الأفعال .  
ثمَّ كيف يصحُّ للدكتور ضيف أن يزجَّ بهذه الأفعال في هذا الباب ، وقد نصَّ على أنَّها "أفعال لا فواعل لها البتة" (٢) ؟ ! إلَّا أن يكون قوله "لا فواعل لها" تنوعاً في العبارة يتسع لما لم يكن له فاعل البتة ، على تقدير النحاة ، ولما غاب عنه فاعله حذفاً أو إضماراً .

### - رجوعه عن رأيه في فاعل "نعم وبئس" -

وإذا كان لقارئ أن يستدرك فيقول : تركَّ د. ضيف هنا ما كان يرى إنفاذ رأي ابن مضاء فيه في المدخل إلى كتاب ابن مضاء (الرد على النحاة) ، وهجر ما راوده ثمَّة من إمكان تفسير فاعل "نعم" و"بئس" بذلك الرأي ؛ لأنَّه محذوف وجوباً. (٣)

قيل : كان ذلك منه ، إذ سكت عنه ، فلم يُشر إليه البتة هنا أو في أيِّ موضع آخر من كتبه غير ذلك الموضوع ، رجوع فضيلة ، فلعلَّه وقع في باله ما غفل عنه ثمَّة وأخطأ فيه ، فهجره هجراناً لا عودة عنه ، بعد ما بدا له ما فيه ؛ لأنَّ فاعل هذين الفعلين لا يُحذف وجوباً ، بل الأصل ذكره ، وإذا حُذف لعلَّة لم يُغنِ الفعلُ فيهما عنه بمادته أو صيغته ، بل دلَّ عليه غيره ؛ فإذا أُضمر وجوباً في نحو : "نعم رجلاً زيداً ، ونعم رجلين القوي والجريء فسرَّ بتمييز يعود إليه ويدلُّ عليه ، وهي حالة نصَّ عليها العلماء" (٤) ، فكان التمييز بذلك دليلاً له وكاشفاً عنه ، لا صيغة الفعل أو مادته .

وكان د. ضيف إذا أراد أن يُفسر تلك الصيغ والتراكيب التي غاب عنها الفاعل في هذا الكتاب (تيسيرات لغوية) عرض آراء العلماء فيها أو توجيهاتهم إمَّا كانت ؛ فأما ما بُني على خلاف رأي ابن مضاء فكان من أمره فيه أن يتنقَّصه ما وجد إلى ذلك فيه سبيلاً ، وأما ما كان منها موصولاً برأي ابن مضاء أو فيه ما يُفضي إليه ، فكان يحتفل به ، ويسوقه على أحد وجهين : إمَّا أن يذكره ذكرَ استحسان على أنَّه واسطة تنتهي به إلى رأي ابن مضاء ، وإمَّا أن يذكره بإزاء رأي ابن مضاء على أنَّه أحد اختيارين : يذكرهما على حدِّ سواء ، فلا تفضيل ولا إثارة ، أو يرجح عليه قول ابن مضاء الذي يصفه بما يرى فيه من أوصاف التفضيل . ترى ذلك في كلامه ، ويتراءى لك من ورائه قدرٌ من تحيز وهو يصادر عن أخذٍ استبدَّ به رأي ابن مضاء .

( )

( )

( )

( )

/

/

/



فهذا د. ضيف مثلاً حين أخذ يفسر غيابَ الفاعل عن أفعال الاستثناء جعل يرمي المذاهبَ المبنيةً على تقدير الفاعل فيها ضميراً مستتراً وجوباً، ومنها رأي الجمهور: البصريين والكوفيين، بالتكلف غاية التكلف. ثم أثر عليها مذهب الفراء الذي رأى "حاشاً" فعلاً لا فاعل له، وهو ما مدّه أبو حيان إلى الفعلين "خلا، وعدا"، فكانت هذه الأفعال الثلاثة بذلك لا فواعل لها. حتى إذا سدّد د. ضيف هذا الرأي، وتخذ هذه الأفعال دليلاً على صحة رأي ابن مضاء، رأى طرد رأي الفراء في الفعلين الآخرين "لا يكون، وليس" - وهو منه ضربٌ من القياس والمجانسة ربما كان فيه قلق ونبوء؛ لأنّ المؤلف فيهما على أصل استعمالهما ظهور مرفوعهما، بخلاف "خلا، وعدا، وحاشاً" في غالب استعمالها، وهو الاستثناء - بحيث يكونان فعلين لا فاعل لهما على رأي من يرى التمامَ فيهما، أو لا اسمَ لهما؛ أو فرضَ رأي ابن مضاء عليهما، فيستغنيان بمادّتهما عن الفاعل.

"وبذلك - كما قال د. ضيف - محلّ لنا ابن مضاء مشاكل إعراب أفعال الاستثناء جميعاً"<sup>(١)</sup>.

### - صيغة التعجب:

وحيث خاض د. ضيف في صيغة التعجب "ما أفعله!" انتقد تقديرَي الأخفش اللذين كانت "ما" فيهما نكرةً موصوفة، أو اسماً موصولاً، مبتدأً خبره محذوف، ووصفه بـ "غير قليل من التكلف". وانتقد رأيَ البصريين اللذين جعلوا "ما" نكرةً تامةً بمعنى شيء مبتدأً خبره الجملة الفعلية التالية التي يقدر الفاعل فيها ضميراً مستتراً عائداً على "ما"، وهو رأي نفاه عن الأخفش، بل نسب إليه إنكاره<sup>(٢)</sup>، ولم يحفظه من القدرح أن أثره على تقديرَي الأخفش؛ لأنّه "أولى منهما"؛ فاعترف "بأنّ هذا التقدير - أي تقدير البصريين: شيء حسن الرياض - يحمل شيئاً من التكلف؛ لأنّه يجعل العبارة "ما أحسن الرياض!" خبريةً بينما هي تعجبية إنشائية، ولا ريب في أنّه يسقط منها معنى التعجب"<sup>(٣)</sup>.

فرّ من هذين الرأيين، وكأني به يرى في تقدير الفاعل فيهما ضميراً مستتراً شبحاً يحوم حوله، ولاذ بما قال به الكسائي من أنّ "ما" تعجبية، حرف لا محلّ له من الإعراب، فاستمسك به، وأفاد منه، إذ رتب عليه خلوّ الفعل في هذه الصيغة من الفاعل، وانتهى بذلك إلى رأي أو توجيه جديد لم نعلمه في الأولين.

قال: وإذا أخذنا برأي الكسائي في "ما" التعجبية كان الفعل الماضي بعدها لا يحمل ضميراً مستتراً وجوباً فاعلاً لها، بل كان فارغاً تماماً من الضمير<sup>(٤)</sup>.

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

حتى إذا وصل إلى مبتغاه، ووجده منفذاً إلى رأي ابن مضاء فزَعَ إليه في حلِّ مشكلة خلوِّ الفعل من الفاعل، فقال: "والحلُّ مفتاحه بسيط، هو رأي ابن مضاء في أنَّ الفعل قد يستغني عن الفاعل لدلالته عليه بمادته ...."<sup>(١)</sup>

وكلام د. ضيف هنا فيه شيء من التخليط والتحكُّم دَعَا إليهما التحيزُ دعاً .  
أما الأوَّلُ فتراه في التعقيب على رأي البصريين الذي رأى أنَّ تقديرهم فيه: "شيءٌ حسنٌ الرياض" ينزع من الصيغة معنى التعجب والإنشاء، فتؤول خبرية.

وهذا عند التحقيق غير متعين؛ لأنَّ هذا التقدير تقديرٌ تقريبي، لا يلزم منه مطابقة حقيقة العبارة ونمطها الأسلوبي خبراً أو إنشأً، فـ "كلُّ مؤوَّلٍ بشيءٍ ليس حكمه حكم ما أوَّل به"<sup>(٢)</sup>. وهو عند النظر يشبه أن يكون تقدير إعراب، فلا يتضمَّن لزوماً الدلالة النحوية أو البلاغية، إذ "ليس يمتنع أن يكون تفسير المعنى مخالفاً لتقدير الإعراب" كما نصَّ ابن جنِّي<sup>(٣)</sup>، ولا أن يكون تقدير الإعراب مخالفاً للمعنى. وذلك المعنى النحويُّ أو البلاغيُّ يولِّده حينئذٍ أو يبيِّنه السياق أو المقام، أو يكون ثمرة دلالةٍ عرفيةٍ تواطأ عليها المتكلمون في استعمال هذا التركيب أو ذاك في كلامهم لمعنى بعينه.

على أن معنى التعجب في هذه الصيغة على هذا التقدير كما قال بعض العلماء مستقًى من التنكير؛ لأن التنكير يناسب معنى التعجب.<sup>(٤)</sup>

على أن د. ضيف قدره في بعض كلامه في غير هذا الكتاب تقدير استفهام، فقال: "كأنك تقول: ما الذي جمَّله؟ تعجباً"<sup>(٥)</sup>.

فهل كان ذلك لوناً آخر من التعبير عن تحفظه من هذا التقدير الذي تحفَّظ منه هنا، ورماه بما رماه؟  
وأما الثاني فكان في توظيف رأي الكسائي في "ما"؛ إذ نَمَّاه، ورَتَّب عليه أنَّ الفعل الماضي بعدها لا يحمل ضميراً مستتراً وجوباً فاعلاً له، بل يكون فارغاً من الضمير.

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

(٥)



وبئسَ به رجلاً ، وطاب بطعامك طعاماً ، وجاد بثوبك ثوباً. ولو لم يكن مدحاً أو ذماً لم يجز دخولها ...<sup>(١)</sup>. وهذا النص يدفع عن الفراء ما نسبته إليه د. ضيف في كتابه (تجديد النحو) من تعليق الجار والمجرور في هذه الصيغة بالفعل ، وهو ما اعتمده ثمة وعزاه إليه وإلى ابن كيسان والزجاج والزمخشري<sup>(٢)</sup> ، أو يدعو إلى التوقف والنظر فيه.

ولا يخفى بعد ما في كلام د. ضيف في نسبة بعض هذه الأقوال بين موضع وآخر من اختلاف ظاهر كان يحسن ضبطه وتحقيقه ، وما في الاختيار والاعتماد هنا وهناك من تقلب بين الآراء.

### - فاعل الفعل الأول في التنازع:

وحين ذهب يفسر غياب الفاعل عن الفعل الأول في نحو: "جلس وكتب زيد" استحضر ثلاثة آراء يجرّكها الغياب ، ورأياً آخر موصولاً بالحضور. فذكر قول سيبويه باستغنائهم عن فاعل الفعل الأول بالفعل الثاني ومعموله ، لعلم المخاطب به من الكلام ؛ وقول الكسائي بحذف فاعل الفعل الأول لوجود ما يدل عليه (القرينة اللفظية) ، ورأي ابن مضاء القائم على استغناء الفعل بمادته عن فاعله. ونبه على ما بينها من رباط أو التقاء. وذكر المشهور من رأي الفراء أن الفاعل المذكور في هذه الحالة فاعل للفعلين معاً.

حتى إذا أخذ يفسر غياب الفاعل عن الفعل الأول في قول بعض الشعراء في هذا الباب ، ومنه :

ما جاد رأياً ولا أجدى محاولةً  
إلا امرؤ لم يضع دنيا ولا ديناً<sup>(٣)</sup>

غيب رأي الفراء لأمر لا يتعذر فهمه ، لأنه مبني على مفهوم الحضور الذي كان على النقيض من فكرة الغياب والخفاء التي ألفت بظلالها على هذا الباب بقوة ؛ ثم تحى قول سيبويه لأمر لا نعلمه ، واقتصر على رأيي الكسائي وابن مضاء ، يفسر بهما ذلك الغياب ، على حد سواء على الاختيار والسعة ، فإما أن نقول مع الكسائي بحذف فاعل "جاد" في قول الشاعر لدلالة القرينة اللفظية عليه ، وإما أن نقول مع ابن مضاء باستغناء الفعل عنه بمادته ، ورأيه - كما قال - أوسع تطبيقاً.

على أن الاعتماد على رأي ابن مضاء هذا هنا ، وتوظيفه في باب التنازع ، عند التحقيق ، تصرف في غير محله ؛ لأن له رأياً خاصاً بغياب الفاعل في باب التنازع ، ورد في كتابه (الرد على النحاة) ، إذ أثر رأي الكسائي في مشهور ما نُقل عنه ، وصححه ، وقال بما قال من حذف الفاعل في مثله متابعة وترجيحاً<sup>(٤)</sup>.

(١) /

( )

( )

( ) /

/

/ :

( ) :

والواجب مراعاة المحلّ، واستعمال ألصق الرأيين به فيه. واستبدال العام بالخاصّ دون حاجة أو دليل في تقديري خلل منهجي لا ينبغي، ينمّ هنا على تحكّم وتفسير رغبّي.

وقد ارتبط رأي الكسائي ورأي ابن مضاء عند د. ضيف هنا، حيث فسّر غياب الفاعل في بعض آي القرآن والقراءات القرآنية وحديث النبي ﷺ وكلام العرب شعراً ونثراً ارتباطاً شديداً، فكانا ركيزة ثنائية اعتمد عليها كثيراً في ذلك. فقد اجتمعا في تسعة مواضع من المواضع الأحد عشر التي تناول فيها ذلك.

### - الفاعل الغائب في بعض آي القرآن والشواهد الشعرية والحديث النبوي:

كان د. ضيف في هذه المواضع التسعة يؤثّر القول بحذف الفاعل آخذاً بما رآه الكسائي، على قول من يقدر الفاعل ضميراً، ولا سيما إذا لم يتبين عائذ الضمير ولم يتعين، أو كان في تقديره - على ما يرى - ما فيه من تكلف، ويرجح عليه غالباً رأي ابن مضاء. وهذا الترجيح فيما أظنّ كان بعض ما دعا د. ضيف إلى الاقتصار، إذ ختم بحثه وقرّر خلاصته، على رأي ابن مضاء في تفسير غياب الفاعل في تلك الأمثلة والشواهد<sup>(١)</sup>.

وكان يزكّي أكثر ذلك بأنّ الغرض من الكلام بيان وقوع الفعل (الحدث) لا من أحدثه، وهو ما صرح به بأخرة بعبارة أخرى إذ قال: "ليس الغرض منها جميعاً بيان الفاعل الذي وقع منه الفعل، وإنّما الغرض بيان وقوع الفعل على المفعول، ولذلك أُغفل الفاعل مع تلك الأفعال، ولم يُذكر"<sup>(٢)</sup>.

وهو ما استند إليه في القاعدة العامة التي أجمل بها صنيعة إذ قال: "قد يستغني الفعل في العربية عن الفاعل أحياناً إذا كان الغرض إيقاعه على المفعول به دون عناية بذكر من أوقعه"<sup>(٣)</sup>.

و كلام د. ضيف في هذه المواضع جميعاً قطعة أخرى دالة على عميق أثر رأي ابن مضاء في تصوّره النحوي، تعبّر عن اختيار وموقف معلّن، واتّساع في التطبيق. وذلك ما لا تثريب عليه فيه في ذاته، لكنّ بعض ما في كلامه من دقائق وتفصيل، عند النظر، تنطوي على زلاتٍ لا يعلّلها إلّا هو مستحکم.

ليس من ذلك عندي أن يقدر د. ضيف الفاعل حيث يعتقد حذفه؛ لأنّ تقدير الفاعل يقتضي الإضمار، وهو خلاف الحذف. فذلك - على دقته - أثر سهو أو غفلة.

( )

( )

( )

عرض د. ضيف قراءة الحسن البصري ﴿ ذَكَرَ رَحْمَةَ رَبِّكَ عِنْدَهُ ذِكْرًا ﴾ [مریم: ٢] <sup>(١)</sup>، وعقب برأي ابن جنّي <sup>(٢)</sup> أن الفاعل ضمير عائذ على مفتتح السورة ﴿ كهيعص ﴾ [مریم: ١]، أي المتلو من القرآن، وهو ما نفى عنه د. ضيف الوضوح، ثم قال: وفي رأيي أنه ينبغي أن نأخذ إما برأي الكسائي القائل بجواز حذف الفاعل، فالفاعل محذوف وتقديره: "هذا القرآن"، وإما أن نأخذ برأي ابن مضاء - وهو الأرجح - القائل... <sup>(٣)</sup>

لكن منه - فيما أرى - اختلاف الرأي أو الحكم في الأشباه والنظائر. وهو ما لا مناص من وصفه بالتحكم. وقد بدا لي ذلك هنا في أمرين:

١ - تجاهل د. ضيف استناد العلماء في بعض كلامهم إلى دلالة السياق في تقدير عائذ الضمير المستتر الواقع فاعلاً؛ لأن ذلك الدليل يزكي ما كان خلاف رأيه واختياره؛ والتفت إليه لما تعلق ببعض رأيه واختياره، وكان له دليلاً ونصيراً.

فحين عرض حديث النبي ﷺ: (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن) <sup>(٤)</sup> ذكر مذهب النحاة في أن فاعل "يشرب" ضمير مستتر عائذ على اسم فاعل مشتق منه. وعقب عليه بقوله: "والتكلف واضح في تصور هذا الضمير المستتر وعائذه، ورأي الكسائي في أن الفاعل محذوف في مثل ذلك أوضح، وأكثر منه وضوحاً رأي ابن مضاء في أن الفعل "يشرب" في الحديث لا فاعل له، وأنه إنما يدل على فاعله بمادته التي تقتضي حدوث الشرب من شخص. على كل حال الفعل في الحديث استغني عنه بتصور حدوثه، وليس الغرض بيان وقوع الشرب من شخص معين، وإنما الغرض بيان إيقاعه على المفعول به، ...." <sup>(٥)</sup>

وحين تكلم د. ضيف على استغناء الفعل عن فاعله في التنازع آخر الأمر لم يجد حرجاً من أن يزكي ذلك بدلالة السياق، فقال: "واستغناؤه في صيغة التنازع المذكورة واضح بدلالة السياق" <sup>(٦)</sup>.

- ( ) : : . / .
- ( ) : : . / .
- ( )
- ( )
- ( )
- ( )
- ( )

فهل من المحكم أن يصف د. ضيف تقديرَ الفاعل ضميراً مستتراً عائداً على "الشارب" بـ "التكلف الواضح"، والكلامُ بسياقه يرشّحُ هذا التقديرَ: الفعلُ "يشرب" في موضعيه: "يشرب ... يشربها" بمادته ودلالته، والفاعلُ المشتقُّ من فعله "الزاني" في التركيب الأول من الحديث المبني على بنية تركيبية متوازنة متناظرة: "لا يزني الزاني حين يزني، وهو مؤمن = ولا يشرب الخمر حين يشربها، وهو مؤمن"؟.

أولا يزكي رأيُ ابن مضاء المبنيُّ على دلالة الفعل على فاعله بمادته هذا المعنى والتقدير؟. أليس "الشارب" قطعة من مادة الفعل "يشرب"؟.

ثم إنَّ تقديرَ الفاعل ضميراً يعود على "الشارب" الذي يدلُّ عليه الفعل بمادته لفظاً ومعنى لا يقيد الفعل "الشرب" بشخص معين، وهو من ثمَّ لا يتعارض وما رآه من أنه "ليس الغرض بيان وقوع الشرب من شخص معين، وإنما الغرض بيان إيقاعه على المفعول به...".

ومن هنا يبدو حكم د. ضيف على هذا التقدير بـ "التكلف الواضح" اتهاماً ينبئ عن رغبةٍ وهوى، لا حكماً صادراً عن وصف واقعٍ مجرد.

٢ - استحسن د. ضيف تقديرَ البصريين الفاعلَ في قوله تعالى ﴿ثمَّ بدا لهم من بعد ما رأوا الآياتِ ليسجننه حتى حين﴾ [يوسف: ٣٥] وقوله تعالى ﴿وتبين لكم كيف فعلنا بهم﴾ [إبراهيم: ٤٥] ضميراً يعود على المصدر الذي دلَّ عليه الفعل، "البداء" في الموضع الأول، و"التبين" في الموضع الثاني = استحساناً يدلُّك عليه نصُّه على أنهم يلتقون مع ابن مضاء مباشرة في قوله إنَّ الفعل يستغني بمادته عن الفاعل<sup>(١)</sup>؛ وتصريحه بأن مادته المصدر<sup>(٢)</sup>، وانصرافه عن نبز ذلك التقدير انصرافاً يشبه سكوت الرضا المبرراً من السخط والإنكار؛ في حين تحفظ من تقدير الفاعل في قراءة يحيى وإبراهيم ﴿فيرى الذين في قلوبهم مرض﴾ [المائدة: ٥٢] بالياء<sup>(٣)</sup>، وفي (لا يشرب الخمر)، وقول عمرو ابن ملقط<sup>(٤)</sup>: أودى بنعليّ وسرباليه = ضميراً يعود على فاعل مشتق من تلك الأفعال: رائيهم ومتأملهم، الشارب، مود، تحفظاً دعاه إلى الإعراض عنه حيناً ورميه

( )

( )

( )

( )

بالتكلف الواضح حيناً آخر<sup>(١)</sup> أليس اسمُ الفاعلِ المأخوذُ من فعله قطعةً من مادته، أم هو التمييزُ يَنْبُتُ بماء الهوى؟!

ولعلَّ ممَّا يؤكِّد القولَ باستحسان د. ضيف تقديرَ البصريين السالفَ أن تراه، حيث طَبَّقَ رأيَ ابن مضاء في تفسير غياب نائبِ الفاعلِ عن الفعلِ المبنيِّ للمجهولِ إذا لم يَلِهْ إلَّا ظرفٌ غيرُ متصرفٍ أو جارٍ ومجرورٍ، يهجم على ما بُني من آراء العلماء وتوجيهاتهم على تقدير نائبِ الفاعلِ في ذلك ضميراً مستتراً يعود على مصدر الفعلِ المفهوم من بنيته، أو ضميراً مبهماً مستتراً يدلُّ على ما يدلُّ عليه الفعل من مصدر أو ظرف، وفيها ما لا يختلف البتة عن تقدير البصريين ذاك، هجوم المنكر، ويرميها دون تردد بالتمحل الشديد، والمشقة في التصور، والتعسف في التقدير.

وهذا شيء منه يدعوك إلى التعجب، تراه ينظر إلى الشيء في موضع بعين الرضا، ثم تراه في موضع آخر يصير إليه ينظر إلى ذلك الشيء أو إلى نظيره بعين سخطٍ تبدي المساوي.

#### - نيابة الظرف غير المتصرف والجار والمجرور عن الفاعل :

وبمثل تلك العين التي أذكت في نفس د. ضيف شهوة المخالفة شقَّ العصا، إذ نبذ آراء العلماء قاطبةً في نائبِ الفاعلِ في هاتين المسألتين جملةً وتفصيلاً، وآثر أن يسلِّط على القضية فيهما رأيَ ابن مضاء باستغناء الفعل بمادته عن فاعله، ويولد رأياً جديداً لم يُعهد عند الأولين والآخرين.

ترك د. ضيف الرأيَ المنقولَ عن الأخفش في جواز قيام الظرف غير المتصرف نائبَ فاعلٍ، وانتقده بما في تلك الظروف المنصوبة لفظاً المرفوعة موضعاً من "مباينة واضحة للظاهر الملفوظ والمضمر الخفي"<sup>(٢)</sup>. ثم ردَّ ما ذهب إليه الجمهورُ في ذلك من أن نائبِ الفاعلِ مع تلك الظروف ضمير مستتر قبلها يعود على المصدر المفهوم من بنية الفعل المبني للمجهول، ففي قوله تعالى ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ﴾ [سبأ: ٥٤] يقدرون: حيل الحول بينهم، وفي قول الشاعر:

ويُبَشُّ بالترحيب عند قدومه      ويُقام عند سلامه ويُقرب<sup>(٣)</sup>

يقدرون: تبشُّ البشاشة، ويُقام القيام...

( )

( )

( )



ورمى رأيَ الجمهور بالتمحلّ الشديد، ووصفَ تقديرهم بالاضطرار، "غير ملتفتين إلى أنّ الفعل المبنيّ للمجهول يدلّ على المصدر الذي يقدرونه ببنيته، وأنّه لا حاجة له إليه."<sup>(١)</sup>، كما رماهم بالغفلة إذ قال: "وفاتهم أنّ النائب للفاعل حين يكون مصدرًا لا يضيف للسامع فائدة، إلّا إذا خُصّص بشيء من أنواع التخصيص، ... إذ اشترطوا له إمّا الإضافة وإمّا الوصف وإمّا العدد..."<sup>(٢)</sup>.

واتّهامُ د. ضيف هنا للجمهور بالغفلة أو بنحوها يحتمل أن يكون عن غفلة منه وسهو؛ غفل عما نصّ عليه العلماء من أنّ تقييد المصدر بـ "ال" نوع من الاختصاص<sup>(٣)</sup> - والمصادر التي قدرها الجمهور في تلك الشواهد التي ساقها د. ضيف من هذا القبيل، مختصة بـ "ال" - ثمّ حكم بما حكم؛ إلّا أن يكون د. ضيف قد أخفى من رأيه، أو في كلامه، ما لا أعلمه.

ولم تكن مذاهب النحاة في نيابة الجارّ والمجرور عن الفاعل عند د. ضيف بأحسن حالاً؛ فأنكر مذاهبهم جميعاً، ما قام على نيابة الجار وحده عن الفاعل، أو نيابة المجرور وحده، أو الجارّ والمجرور معاً<sup>(٤)</sup> كما أنكر رأي من يرى أنّ نائب الفاعل إذا اقتصر الفعل المبنيّ للمجهول على الجارّ والمجرور في نحو: "يحذر منه، لا يحتاج إليه" هو ضمير مبهم مستتر يتحمل ما يدلّ عليه الفعل من مصدر أو ظرف، وهو ما عزاه د. ضيف متابعة لبعض مصادره إلى ابن هشام ومن تابعه<sup>(٥)</sup>، أو ضمير مبهم عائد على المصدر المفهوم من الفعل، وهو ما عزاه إلى بعض النحاة، ومنهم ابن درستويه والرُّندي الأندلسي؛ ووصف هذين الرأيين بالمشقة في التصوّر، والتعسف في التقدير؛ لأنّ الفعل يدلّ على المصدر والظرف التزاماً، أو بعبارة أخرى: بصيغته، فهو في غنى عن ذكرهما أو تقديرهما<sup>(٦)</sup>.

حتى إذا انتهى د. ضيف من هذه الآراء وتلك في هاتين المسألتين، خلص بأخرة، مستنداً إلى رأي ابن مضاء، إلى القول بما لا عهد به من أنّ الفعل المبنيّ للمجهول إذا لم يكن معه إلّا ظرف غير متصرف أو جارّ ومجرور يستغني عن نائب الفاعل بمادته أو صيغته<sup>(٧)</sup>.

( )

( )

( )

( )

( )

( )

( )

( )

( )

## • نتائج:

هذا ما قادني إليه النظر في قراءة د. ضيف رأي ابن مضاء في إنكار تقدير ضمائر الرفع المستتر؛ لاستغناء الفعل بمادته عن فاعله إذا غاب واستتر. ولو أراد المرء أن يبين بعض ملامح تلك القراءة أو معاملها، وبعض ما صدر عند ضيف في أثناء ذلك، تبيين إجمال؛ لقال:

– كان لرأي ابن مضاء الذي تناوله هذا البحث أثر عميق في فكر د. ضيف وتصوره النحوي، فاحتفل به في كثير من كلامه، ولاسيما في آخر كتبه، عظيم احتفال، وكان يلهج به، ويلوذ به كلما صادفه فعل خفي فاعله؛ نمذجه، واتخذ مفتاحاً يحل به مشاكل القول بحذف الفاعل أو غيابه عن بعض الصيغ والتراكيب المسموعة، وبعض القراءات القرآنية وشواهد العربية من شعر أو حديث، التي فسرها في ضوئه، فألت إلى حظيرته، وكان له فيها آراء وتوجيهات لم يسبق إليها.

– كان من منهج د. ضيف أحياناً إذا عرض آراء ابن مضاء أو درسها ❖ ربط الرأي الفرعي أو الجزئي منها بالأصل الكلّي أو العام من أصول ابن مضاء التي صدر عنها. من ذلك مثلاً ربط إنكار تقدير ضمائر الرفع المستتر لدلالة الفعل بمادته واستغنائه بها عن فاعله بنقض فكرة المعمولات المحذوفة.

❖ التنبيه على جذور تلك الآراء في رأي من كان قبل ابن مضاء من علماء، وامتداداتها في آراء خالفه من علماء وباحثين أو هيئات علمية، وبيان أثرها أو وجوه التقاء آرائه بآراء أولئك الباحثين أو تلك الهيئات والمؤسسات، كلما وجد لذلك سبيلاً، أو بدا له فيه بدو، وكان له فيه دليل ومساعد.

وإذا كان ذلك مما يقتضيه البحث العلمي على وجه الحق، لما فيه من بيان منزلة هذا الرأي أو ذاك، والتنبيه على موقعه في سياقه التاريخي؛ فإن فيه نفحة من مؤازرة معنوية أو نفسية تزين هذا الرأي أو ذاك في نفس القارئ، وتلقي عليه صبغة من قبول.

– كان من أمر د. ضيف في آخر كتبه، إذا تكلم على غياب الفاعل فيما وقف عنده من قراءات قرآنية وشواهد شعرية أو حديث نبوي، أن يبين غرض ذلك الحذف أو الغياب، وهو بيان وقوع الفعل (الحدث) لا بيان فاعله.

– كان د. ضيف أحياناً يستغل بعض ما يقع له من أقوال بعض العلماء وأفكارهم، ينميه ويرتب عليه ما يدفعه إلى مبتغاه الذي يحدوه إليه فكرة مسبقة، حتى إذا وصل إليه لاذ بقول ابن مضاء، يفسر هذا التوجيه أو الرأي الذي أنبته نباتاً جديداً.

– وقع في كلام د. ضيف هنا وهناك، خلال قراءته، من مظاهر القول والبحث والاستدلال، ما يدل على تمكن رأي ابن مضاء منه، واستبداده به استبداداً كان يدعوه إلى أن يسلط ذلك الرأي على بعض

- الصيغ والتراكيب والقراءات والشواهد الشعرية والنثرية كالسيف المصلت، فإذا نظر القارئ في ذلك ثم نظر تراءى له الحياء أحياناً يقطر دماً أو يتلوى ألماً على سرير بروكرست prokrustes<sup>(١)</sup>.
- خالط قراءة د. ضيف ذلك الرأي شيء من تحريف، فكان فيها شيء من الخطأ في الاستنتاج، وزيادة ما لا أصل له على رأي ابن مضاء، والارتقاء بالمحتمل والمرجوح إلى درجة اليقين والرجحان، واختلاق ما لا يشعر به كلام ابن مضاء البتة، بل ما يدل ذلك الكلام على خلافه. على أن كلامه في آخر كتبه (تيسيرات لغوية) يدلنا عند النظر والتأمل على رجوعه عن بعض ما ندد عنه من ذلك قبل رجوعاً خفياً لا تصريح فيه.
- كان من أمر د. ضيف إذ قرأ ذلك الرأي أن يجتزئ ببعض كلام ابن مضاء ويقتصر عليه، معرضاً عن معارضة جميع كلامه الموصول بذلك الرأي بعضه ببعض حيث وجد. وهو ما أفضى حيناً بآخرة إلى رأي غير متقن، ونتيجة غير محكمة.
- وقع في بعض كلام د. ضيف من مظاهر التحكم والتحيز والهوى، ما كان يطل برأسه تارة فتارة. ومن ذلك مثلاً تزييف بعض الوقائع تزييفاً يشوه الحقيقة تزييناً لرأي ابن مضاء في أعين القراء؛ واختلاف الرأي أو الحكم في الأشباه والنظائر؛ والاستدلال بما لا يرقى إلى القطعي المحكم لتمكّن الاحتمال والتقدير منه.
- ألفت ثنائية الرضا والسخط المبنية على نقيضين غير متكافئين ظلالاً لا تخفى على قراءة د. ضيف، فكان الاحتفاء والحماس، وكانت محاسن الأوصاف والنعوت، إذا ذُكر رأي ابن مضاء وما كان له به صلة فعلاً أو اقتضاءً، وكان التنقص والانتقاد، وكانت الأحكام أو الأوصاف السلبية، إذا ذُكر ما خالف ذلك الرأي وما كان ذا صلة به، من آراء العلماء وتوجيهاتهم.
- تسلل إلى بعض كلام د. ضيف شيء من الحتمية ولزوم ما لا يلزم، فرتب مثلاً على قول الكسائي إن "ما" في صيغة التعجب "ما أفعله!" حرف تعجب، سقوط الفاعل أو تخلفه؛ ودل كلامه إذ تعجب بعض الآراء والأعاريب، في بعض ما تكلم به على "خلا، وعدا، وحاشا"، وعلى صيغة التعجب "ما أفعله!" دلالة اقتضاء على لزوم دلالة الإعراب أو التقدير النحوي على المعنى النحوي كالاستثناء أو البلاغي من خبر أو إنشاء. وكل ذلك غير لازم.

– اختلف تلقّي د. ضيف لذلك الرأي بين كتبه الخمسة إما في أصل الموقف رفضاً وقبولاً ، وإما في الصفة والدرجة ، فكان يتقلّب في ذلك من حال إلى حال في حركة دائرية ، من القبول إلى الحياذ ، فتجاهل الرافض المتخفي بالصمت ، فالرفض الصريح المسلح بالنقد ، فالقبول الحسن والاحتفاء الكبير والاتساع في التطبيق. وبذلك التقى حداً هذه الدورة من التلقّي ابتداءً وانتهاءً في القبول ، وتباينا فيه صفة ودرجة .

– مدّد د. ضيف الفكرة التي قام عليها رأي ابن مضاء عن اجتهاد واتساع في التطبيق – وهو أثر من أثر التلقّي العميق ، وضرب من الاجتهاد في التعبير عن حسن القبول ، واستيعاب الفكرة – قاده تدريجياً أو دفعة واحدة إلى اختلاق ما لا عهد للناس به من آراء أو توجيهات جديدة. من ذلك مثلاً ما انتهى إليه من أن " ما " في صيغة التعجب " ما أفعله ! " حرف تعجب لا محلّ له من الإعراب ، والفعل بعدها لا فاعل له ، فارغ من الضمير ؛ وما رآه من أن الفعل في صيغة التعجب الأخرى " أفعل به ! " فعل تعجب لا فاعل له .

– سرى الاختلاف في رأي د. ضيف في بعض مسائل العربية التي ترددت في بعض كتبه ، إما عن قصد بعد مراجعة ونظر ، وإما عن شديد ولع برأي ابن مضاء ، وانسياق غير منضبط في تطبيق ذلك الرأي في بعض الكلام .

وإذا أراد المرء هنا أن يتبين رأي د. ضيف المعتمد في مسألة من تلك المسائل التي تعدد فيها رأيه أو اختلف ، كان عليه أن يعول على ما كان في آخر كتبه (تيسيرات لغوية) إما وجد ، وكان كلامه عليه مفسراً معللاً جمع له فيه أدلته. وهذا ما تراه مثلاً في كلامه على " خلا ، عدا ، حاشا " التي آمن بفعاليتها واستغنائها عن فاعلها بمادتها بعد أن جحد ذلك وعدّها أدوات استثناء يُنصب ما بعدها على الاستثناء ، وعلى صيغتي التعجب : " ما أفعله ! وأفعل به ! " اللتين أفرغهما من الفاعل ؛ وعلى منع نيابة الجار والمجرور عن الفاعل إذا اقتصر الفعل المبني للمجهول عليهما .

– ندّد عن د. ضيف في بعض كلامه على بعض مسائل العربية شيء من سهو أو غفلة ، وورد فيه شيء من الخطأ في نسبة بعض الأقوال والآراء صدر فيه عن تقليدٍ ومتابعةٍ مفتقرة إلى التحقيق. وكل أولئك مما نبهت عليه حيث أمكن أو انبغى .

– لم تكن قراءة د. ضيف في بعض جزئياتها ومتعلقاتها ، إذ قرأ رأي ابن مضاء ، في كتبه الخمسة ، على حال ثابتة تأسرها كينونة واحدة ، بل كانت متفاوتة متغيرة تحركها صيرورة دائمة دالة على تطور رأي د. ضيف أو فكره النحوي بين حين وآخر ، وتنم على نظر ومراجعة. والله تعالى أعلم .

## المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، تح: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط ١، ١٤١٨ هـ، ١٩٩٨ م. – الأعلام، الزركلي، دار العلم للملايين – بيروت، ط ١٥، ٢٠٠٢ م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، تح: د. جودة مبروك، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط ١، ٢٠٠٢ م.
- بغية الملتبس، الضبي، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري – القاهرة، دار الكتاب اللبناني – بيروت، ط ١، ١٤١٠ هـ، ١٩٨٩ م.
- بغية الوعاة، السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط ٢، ١٣٩٩ هـ، ١٩٧٩ م.
- تجديد النحو، د. شوقي ضيف، دار المعارف – القاهرة، ط ٣، ١٩٩٠.
- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تح: د. حسن هندراوي، الجزء الرابع والسادس، دار القلم – دمشق، ط ١، ١٤٢١ هـ، ٢٠٠٠، ١٤٢٢ هـ، ٢٠٠٢ م.
- تيسيرات لغوية، د. شوقي ضيف، دار المعارف – القاهرة، ط ١، ١٩٩٠.
- تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً، مع نهج تجديده، د. شوقي ضيف، دار المعارف – القاهرة، ط ٢، ١٩٩٣.
- الجمل في النحو المنسوب إلى الخليل، تح: د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط ١، ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥ م.
- خزانة الأدب، البغدادي، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط ٣، ١٤١٦ هـ، ١٩٩٦ م.
- الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، ابن فرحون المالكي، تح: مأمون الجنان، دار الكتب العلمية – بيروت، ط ١، ١٤١٧ هـ، ١٩٩٦ م.
- ديوان الإمام علي، جمعه وضبطه وشرحه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية – بيروت.
- الذيل والتكملة، ابن عبد الملك، تح: محمد بن شريفة، السفر الأول، القسم الأول، دار الثقافة – بيروت.
- الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تح: د. شوقي ضيف، دار المعارف – القاهرة، ط ٣، ١٩٨٨.
- شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف عمر، جامعة قاريونس – بنغازي، ط ٢، ١٩٩٦ م.

- غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، تح: برجستراسر، دار الكتب العلمية – بيروت، ط ١، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م – كشف الظنون، حاجي خليفة، دار إحياء التراث العربي – بيروت، مصورة من طبعة إستانبول.
- الكليات، أبو البقاء الكفوي، تح: د. عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة ناشرون – بيروت، ط ٢، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م .
- المحتسب، ابن جنبي، تح: علي النجدي ناصف، د. عبد الحلیم النجار، د. عبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، وزارة الأوقاف – القاهرة ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.
- مجالس ثعلب: أحمد بن يحيى، تح: عبد السلام هارون، دار المعارف – القاهرة، ط ٢، ١٩٦٠.
- مختار تذكرة أبي عليّ الفارسي وتهذيبيها، ابن جنبي، تح: د. حسين بو عباس، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط ١، ١٤٣٢هـ، ٢٠١٠م.
- مختصر النحو، ابن سعدان الكوفي، دراسة وتحقيق: د. حسين أحمد بو عباس، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الرسالة ٢٣٧، الحولية ٢٦، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م – المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، دار المعارف – القاهرة، ط ٧، ١٩٩٢م.
- معاني القرآن، الفراء، تح: محمد علي النجار، أحمد يوسف نجاتي، عبد الفتاح شلبي، عالم الكتب – بيروت، ط ١، ١٩٨٠م
- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م .
- المنصف شرح كتاب التصريف، ابن جنبي، تح: إبراهيم مصطفى، عبدالله أمين، وزارة المعارف، إدارة الثقافة العامة – القاهرة، ط ١، ١٣٧٣هـ، ١٩٥٤م.
- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف – القاهرة، ط ٤.
- النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري، تحقيق ودراسة: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق – بيروت والقاهرة، ط ١، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م
- همع الهوامع، السيوطي، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية – بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م .